أولاً- لمحة عن

الحوار البرلماني الإفريقي – العربي
نشأته – أهدافه – أنشطته

منذ أن بدأت بلدان القارة الإفريقية بالتحرر من نير الاستعمار الأجنبي في مطلع الستينات من القرن الماضي، قامت بين هذه البلدان والبلدان العربية، على المستوى الحكومي، علاقات جيدة ومتعددة الجوانب ارتكزت أساساً على الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية والكفاحية التي تجمع بين الجانبين.

وقد اهتم الاتحاد البرلماني العربي بالعلاقات مع أفريقيا انطلاقاً من وجود حوالى ثلث أعضائه في القارة الإفريقية، من جهة، ولأن أفريقيا تمثل ثقلاً سياسياً هاماً في الساحة الدولية، فضلاً عن علاقات بلدانها مع البلدان العربية ، من جهة أخرى.

إلا أن العلاقات بين المؤسسات البرلمانية الإفريقية والعربية بقيت دون المستوى المطلوب . ويمكن القول أن العلاقات البرلمانية الإفريقية - العربية قد مرت بمرحلتين متميزتين:

<u>المرحلة الأولى – وهي مرحلة العلاقات الثنائية:</u>

وقد اقتصرت الروابط فيها على العلاقات بين برلمان عربي وآخر أفريقي، واشتملت على تبادل الوفود ومناقشة بعض الأمور التي تهم الطرفين. وكانت هذه العلاقات تتم بين البرلمانات العربية والإفريقية التي تربط بلدانها علاقات وثيقة سياسية واقتصادية وغيرها. كما أنها اقتصرت تقريباً، على العلاقات بين البرلمانات الإفريقية وبرلمانات البلدان العربية الواقعة في أفريقيا ، وتالياً فإن العلاقات بين البرلمانات الإفريقية وبرلمانات المشرق العربي بقيت محدودة جداً.

<u>المرحلة الثانية – وهي مرحلة العلاقات بين المنظمات البرلمانية:</u>

والمقصود هنا العلاقة بين الاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الإفريقية . وقد بدأت هذه العلاقات في مطلع عام ١٩٧٧ عندما انعقد المؤتمر الأول لاتحاد البرلمانات الإفريقية في نواكشوط (موريتانيا) ،وجرت أثناء المؤتمر مباحثات بين

المسؤولين البرلمانيين في كلا الاتحادين، تم خلالها الاتفاق على ضرورة التعاون والتنسيق بينهما في مختلف المجالات.

ولكن العلاقات بين الاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الإفريقية ، بقيت محدودة لا تتجاوز تبادل بعض الرسائل وتوجيه الدعوات لحضور المؤتمرات التي يعقدها الطرفان. واستمر الوضع كذلك إلى أن جاء المؤتمر الثاني للاتحاد البرلماني العربي (الجزائر ١٩٨١)، الذي أعطى دفعة كبيرة لعلاقات الحوار بين الاتحاد البرلماني العربي والمنظمات البرلمانية في العالم، مع التأكيد على أولوية الحوار مع البرلمانات الإفريقية واتحادها.

وتأكدت تلك التوجيهات في سائر المجالس والمؤتمرات والاجتماعات التي عقدها الاتحاد البرلماني العربي خلال السنوات التالية.

وكان انعقاد المؤتمر الخامس لاتحاد البرلمانات الإفريقية مناسبة هامة لإعادة النظر بالعلاقات السابقة، وإحداث نقلة نوعية تفتح آفاقاً جديدة أمام التعاون العربي – الأفريقي على الصعيد البرلماني. فقد شارك الأمين العام للاتحاد في أعمال المؤتمر وألقى كلمة ركز فيها على موضوع الحوار البرلماني العربي - الأفريقي ، وأجرى عدة لقاءات مع كل من رئيس الاتحاد وأمينه العام، وتم الاتفاق في هذه اللقاءات على:

١. ضرورة إقامة حوار برلماني عربي – أفريقي.
٢. التنسيق بين الأمانتين العامتين للاتحادين بشأن الخطوات التنفيذية لعقد اللقاء البرلماني العربي – الأفريقي في أقرب فرصة ممكنة.

وقد تابعت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي موضوع عقد اللقاء البرلماني العربي – الأفريقي، وخاصة أثناء انعقاد المؤتمر السادس لاتحاد البرلمانات الإفريقية في ليبرفيل بالغابون خلال شهر آذار – مارس ١٩٨٢ الذي وافق على عقد مؤتمر للحوار البرلماني العربي – الأفريقي.

ونتيجة الاتصالات بين الأمانتين العامتين عقد المؤتمر التأسيسي لهذا الحوار في تونس خلال شهر آذار – مارس ١٩٨٤.

وتم الاتفاق في هذا المؤتمر على إنشاء إطار دائم يسمى ***"مؤتمر الحوار البرلماني الأفريقي - العربي"*** ، يعقد مرة كل سنتين بالتناوب بين العواصم الإفريقية والعربية.

وتم تحديد أهداف الحوار على النحو التالي :

- تطوير الحوار بين البرلمانات الإفريقية والعربية من أجل معرفة أفضل للقضايا والمشاكل التي تهم كلاً من الشعوب الإفريقية والعربية .
- توثيق روابط التعاون بين البرلمانات الإفريقية والعربية والعمل من أجل تعزيز التعاون الأفريقي العربي بشكل عام ، وبخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- تشجيع الاتصالات بين أعضاء البرلمانات الإفريقية والعربية وتبادل الخبرات البرلمانية والتشريعية .
- تنسيق مواقف البرلمانات الإفريقية العربية بشأن القضايا التي تطرح في المؤتمرات البرلمانية الدولية .

وقد عقد حتى الآن ثلاثة عشر مؤتمراً لهذا الحوار ، ويجري التحضير لعقد المؤتمر الرابع عشر في عاصمة ساحل العاج / أبيدجان / من ٤ إلى ٥ / ٥ / ٢٠١٦.

وقد تم في هذه المؤتمرات وضع الإطار التنظيمي للحوار البرلماني العربي – الأفريقي الذي تجسد في النظام الأساسي واللائحة الداخلية اللتين تنظمان عمل هذا الحوار وهيكلياته. كذلك نوقشت في هذه المؤتمرات جملة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي من شأنها تعزيز العلاقات العربية – الإفريقية في مختلف المجالات .

ويجري تعاون وثيق بين الاتحادين في مجالات عديدة :
تبادل الوفود والوثائق والمعلومات ، المشاركة المتبادلة في حضور المؤتمرات ، التنسيق والتعاون في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي يشارك فيها الاتحادان بصفة ملاحظين .

ثانياً – تقويم مسيرة الحوار البرلماني الأفريقي – العربي خلال الفترة من ١٩٨٤ – ٢٠١٦:

لقد مضى إثنان وثلاثون عاماً على بدء الحوار البرلماني الأفريقي – العربي عقد خلالها البرلمانيون الأفارقة والعرب ثلاثة عشر مؤتمراً مشتركاً، وهم يلتقون الآن في مؤتمرهم الرابع عشر.

فكيف ننظر إلى هذه التجربة المتميزة من التعاون البرلماني بين الجانبين الأفريقي والعربي. ما هي إيجابيات هذا التعاون وما هي سلبياته ؟ وما هي الآليات الناجعة لدفع هذه التجربة نحو الأمام ؟

لا شك أن عملية تقييم أي نشاط يجب أن تنطلق من الأهداف التي وضعت لهذا النشاط. فما هي الأهداف التي وضعها البرلمانيون الأفارقة والعرب لحوارهم قبل إثني وثلاثين عاماً عاماً ؟

إن أهداف الحوار البرلماني الأفريقي – العربي، كما نص عليها النظام الأساسي للحوار هي كالآتي:

١. تطوير الحوار بين البرلمانات الإفريقية والعربية من أجل معرفة أفضل للقضايا والمشاكل التي تهم كلا من الشعوب الإفريقية والعربية.
٢. توثيق روابط التعاون بين البرلمانات الإفريقية والعربية والعمل من أجل تعزيز التعاون الأفريقي العربي بشكل عام، وبخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٣. تشجيع الاتصالات بين أعضاء البرلمانات الإفريقية والعربية وتبادل الخبرات البرلمانية والتشريعية.
٤. تنسيق مواقف البرلمانات الإفريقية والعربية بشأن القضايا التي تطرح في المؤتمرات البرلمانية الدولية.

<u>الجوانب الإيجابية التي تحققت في إطار الحوار</u>

١. أعطى الحوار العلاقات البرلمانية الإفريقية – العربية نقلة نوعية، إذ حولها من علاقات بين برلمان أفريقي وآخر عربي إلى علاقات بين مؤسستين، بين اتحادين إقليميين.
٢. نظم العلاقات البرلمانية الإفريقية – العربية وأضفى عليها الطابع المؤسسي (الدورية في الاجتماعات)، وجعل لها هياكل تنظيمية: المؤتمر – لجنة المتابعة – الأمانتان العامتان.
٣. تمت في إطار عملية الحوار ومؤسساته أعمال مشتركة: ندوة القدس، تبادل الزيارات والوفود في الاجتماعات النظامية للاتحادين.
٤. التنسيق والتعاون بين وفود المجموعتين الإفريقية والعربية في معظم مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي حول قضايا هامة: إدراج بنود إضافية في جداول أعمال المؤتمرات

الدولية، تبادل الدعم لمرشحي الجانبين إلى مختلف المناصب في هيئات الاتحاد، دعم مشاريع قرارات لصالح أحد الجانبين.

٥. شجع الحوار على التفاعل بين البرلمانيين الأفارقة والعرب من خلال تشكيل مجموعات الصداقة الإفريقية – العربية في عدد هام من البرلمانات الإفريقية والعربية، ما أدى إلى توسيع وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدان الإفريقية والعربية.

٦. وبشكل عام لقد أصبحت لدى برلمانيي الجانبين معرفة أوسع وأكثر دقة بالقضايا والمشاكل التي تهم الجانب الآخر، وأصبح برلمانيو الجانبين أكثر إلماماً بطبيعة الأوضاع القائمة في بلدان الجانب الآخر.

<u>الجوانب السلبية التي تعاني منها عملية الحوار</u>

١- تشمل عملية الحوار جميع البرلمانات والمجالس العربية الاثنين والعشرين ، ولكنها ما تزال لا تشمل جميع البرلمانات الإفريقية . ومعروف أن أحد أسباب هذه الظاهرة أن الاتحاد البرلماني الأفريقي لا يضم جميع البرلمانات في القارة الإفريقية . ومن ثم فإن البرلمانات الإفريقية غير الأعضاء في هذا الاتحاد ما تزال غائبة عن عملية الحوار.

٢- يطغى الجانب السياسي من عملية الحوار على الجوانب الأخرى التي يجب أن يغطيها الحوار ، لاسيما في المجالين الاقتصادي والثقافي ، ولم يجر حتى الآن استدراك هذا النقص.

٣- لم يتبلور الحوار في أعمال ملموسة مشتركة (زيارات وفود على مستوى الاتحادين ، ندوات دورية ، أعمال مشتركة على المستويين الإقليمي والدولي ... الخ)

٤- بالرغم من أن التعاون والتنسيق داخل اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي هو الميدان الأساسي للعمل المشترك بين ممثلي الاتحادين، إلا أن هذا التعاون لا يتم دائماً على النحو الأكمل الأمر الذي يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتركيز على ضرورة الالتزام بما يتم الاتفاق عليه بين ممثلي الجانبين.

٥- ضعف المتابعة للقرارات المتخذة في مؤتمرات الحوار في الفترة مابين المؤتمرين.

٦- توقف إصدار النشرة الفصلية الدورية التي صدر منها عدد واحد فقط ما حرم عملية الحوار من صوت إعلامي مشترك كان من شأنه أن يلعب دوراً محفزاً للتعاون والتنسيق وتبادل الآراء بين الجانبين.

٧- ما تزال عملية تبادل الخبرات البرلمانية والتشريعية بين برلمانيي الجانبين ضعيفة للغاية ولم يتخذ أي إجراء ملموس لتنفيذ هذا الهدف بالرغم من أهميته وضرورته.

* * *

على الرغم من أهمية السلبيات التي ظهرت في عملية الحوار خلال الأعوام الماضية ، إلا أن جميع المعطيات تشير إلى أنه بالإمكان تجاوز هذه السلبيات، واتخاذ جملة من التدابير التي تعيد لعملية الحوار وجهها المشرق وفائدتها المرجوة.

وفيما يلي بعض المقترحات التي يؤدي تطبيقها بصورة جدية إلى تفعيل عملية الحوار وتوفير الظروف اللازمة لتحقيق أهدافها:

١- العمل على تنفيذ قرار مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الثالث والعشرين (القاهرة ١٠-٢٠١٦/٠٤/١١) المتعلق بالمشاركة بفعالية أكبرفي الحوار البرلماني الأفريقي العربي .
٢- تبادل زيارات الوفود بين البرلمانات الإفريقية والعربية ، وتكليف لجنة المتابعة والأمانتين العامتين للاتحادين بوضع برنامج يتضمن زيارة وفد برلماني أفريقي إلى عدد من البلدان العربية وزيارة وفد برلماني عربي إلى عدد من البلدان الإفريقية مرة كل عام.
٣- تحسين آلية التعاون والتنسيق بين وفود المجموعتين الإفريقية والعربية في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.
٤- السعي الجاد لإقامة جمعيات صداقة برلمانية داخل البرلمانات الإفريقية والعربية تعمل على تعزيز العلاقات الثنائية ، وتعميق التقارب وتبادل الخبرات والتجارب بين برلمانات الجانبين.
٥- التحضير للندوة البرلمانية المشتركة في بداية عام ٢٠١٧ المحدد عنوانها في المؤتمر الرابع عشر :

"تحديات العولمة وأثرها على الثقافات الوطنية في إفريقيا والعالم العربي"

* * *